

بعد حصوله على المركز الأول بجائزة تصنيع العلوم الإلكترونية «المجهر الإلكتروني» يمثل الكويت في الجائزة العالمية في هونغ كونغ

شكره لجميع موظفي الوحدة واللجنة المشرفة على الوحدة للعام 2009 - 2010 الذين لولا تعاونهم ومساندتهم لما استطاعت الكلية تحقيق هذا الانجاز.



م. منار الحشاش



د. علي بومجداد



شهادة حصول بومجداد على المركز الأول بالجائزة

أعلنت الأمين العام لجائزة الكويت الإلكترونية م. منار الحشاش أنه تم اختيار مشروع وحدة المجهر الإلكتروني - كلية العلوم في جامعة الكويت - الحاصل على المركز الأول في تصنيف تصنيع العلوم الإلكترونية للعام 2010 ليمثل الكويت في التصفيات الدولية للجائزة العالمية للمعلوماتية لهذا العام، والتي ستعقد في هونغ كونغ خلال الشهر الجاري.

الجدير بالذكر أن فريق العمل الفائز بهذه الجائزة هم:

د. علي يحيى بومجداد الأستاذ المساعد في جامعة الكويت، كلية العلوم، قسم الكيمياء ومدير وحدة المجهر الإلكتروني سابقاً.

أمين الشرفاوي محلل نظم معلومات في وحدة المجهر الإلكتروني.

محمود السيد فني أول في وحدة المجهر الإلكتروني.

محمد رجب بهبهاني مساعد مهندس في وحدة المجهر الإلكتروني وبمساعدة جميع موظفي الوحدة واللجنة المشرفة على الوحدة سابقاً.

بدوره، أهدي د. علي بومجداد هذا الإنجاز لكلية العلوم ولجامعة الكويت مقدماً

والعلوم الثقافية عبد اللطيف البعيجان أن الكويت حريصة على الاستفادة من الخبرات في كل المجالات منها الثقافة والعلوم والتربية لذا ارتأت أنه من الضروري الإسراع في إنشاء جهاز مستقل لتتولى شؤون الاتصال بتلك المنظمات لتبادل المعلومات معها وتنسيق أعمالها مع غالب الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالأمور التربوية والعلمية والثقافية والاتصال، فكانت اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة التي أنشئت عام 1979 كجهاز متكامل لتقوم بدورها المطلوب وواجباتها المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (79 /55) يهدف للإسهام في رفع مستوى التربية والعلوم والثقافة والاتصال في الكويت لتابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها عن طريق التعاون مع المنظمات منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومكتب التربية العربي لدول الخليج وكذلك المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بأمور تقع ضمن دائرة اختصاصها والهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية محلياً ودولياً.

● محمد المجر

خلال محاضرة ضمن الموسم الثقافي لـ «الأساسية»

النفيسي: «اليونسكو» تسخر المعارف لأغراض التنمية المستدامة



د. عبدالرزاق النفيسي ود. عبدالله المهنا وعبد اللطيف البعيجان

استيعابية من خلال المعلومات والاتصال. وأضاف د. النفيسي أن من الهيات الحكومية الدولية التي تنضم إلى اليونسكو هي المؤتمر العام والمجلس التأسيسي حيث يعقد المؤتمر العام دورته مرة كل عامين ويجزها أيضاً ممثلون من الأعضاء المنسحبين ومرافقون من الدول غير الأعضاء كما يحضرها منظمات دولية حكومية وغير حكومية توضع سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه خاصة من خلال دراسة واعتماد البرامج والميزانية لمدة عامين ووضع وثائق

تقنينية دولية واعتماد عدد من القرارات بشأن موضوعات مهمة ترتبط بمجالات اختصاص المنظمة وتستمد مهام المجلس التنفيذي ومسؤولياته بصورة رئيسية من الميثاق التأسيسي ومن النظم والتوجيهات التي يصدرها المؤتمر العام، وقد شاركت الكويت في العديد من اللجان وصدقت على عدد من الاتفاقيات وأنشأت الكويت جائزة باسم الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد والتي تختص بلجات ذوي الإعاقة الذهنية 2003. ومن جهته أشار الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية

والثقافة والاتصال. وقال أن رسالة اليونسكو ترتكز على أولويتين عامتين هما أفريقيا والمساواة بين الجنسين، وأكد أن من أهداف المنظمة تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة وتسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة وتعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام وبناء مجتمعات معرفة

خلال مؤتمر صحافي نظمته النقابة لمناقشة آليته وشرح ملامساته الوردان: إضراب القانونيين 14 الجاري وليوم واحد وسيستأنف بلا انقطاع بعد إعلان التشكيل الجديد للحكومة

نقابة كونا ترحب بقرار الإدارة صرف مكافآت الأعمال الممتازة

أما فيما يخص أحد بنود الضوابط التي حرمت الموظفين من البونص نتيجة إصابتهم بالمرض، فقد طالبت النقابة بإلغاء هذا البند كون الموظف تطبق عليه قوانين مجلس الخدمة المدنية والخاصة بالإجازات المرضية ومددها، إذ لا يعقل أن يعاقب الموظف المريض مضاعفاً كما أن الإدارة طبقت هذا البند من الضوابط بحرقيته على البعض وتفاضت عنه لمصلحة بعض الموظفين.

في حين قامت الإدارة بمنح مكافأة الاعمال الممتازة لموظفين غير ملتزمين بساعات العمل ولا يؤدون الاعمال الملقاة على عاتقهم حسب مسمايتهم الوظيفية.

وتتطلع النقابة إلى ان تستجيب الإدارة العامة للوكالات ومجلس ادارتها إلى مطالبها وتطبيق مبدأ العدالة على الجميع دون النظر إلى اعتبارات أخرى، وذلك لإزالة الغبن الذي أصاب الموظفين نتيجة للشوائب والقصور الذي تضمنه قرار توزيع مكافآت الخدمات الممتازة.

رحبت نقابة العاملين بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بقرار الإدارة الأخير بصرف مكافآت الخدمات الممتازة (البونص) الذي قلص الفارق بين فئات الموظفين مع زيادة المبالغ خلافاً للاعوام السابقة، الأمر الذي أشاع جواً من الارتياح بين العاملين رغم ما أصابه من قصور وشوائب وعدم عدالة بحق بعض الموظفين.

وقالت النقابة انه رغم استجابة الإدارة لأحد مطالب النقابة بتقليص الفارق بين الفئات الوظيفية وزيادة المبالغ فإنها لاحظت أن القرار لم يراع مبدأ الاستئناء عند تطبيق الضوابط لصرف (البونص) للمرة الأولى، الأمر الذي حرم بعض الموظفين من هذه المكافأة، في حين حصل البعض الآخر على مبالغ أكبر مما حصل عليها زملائهم الذين في مستواهم.

وبناء عليه طالبت النقابة المدير العام رئيس مجلس الإدارة الشيخ مبارك دعيج الصباح بإعادة النظر في وضع أولئك الموظفين الذين حرموا من المكافأة وفقاً لمبدأ الاستئناء عند تطبيق هذه الضوابط للمرة الأولى.

وضعها الأمم المتحدة عام 1955 نصت المادة 8 منها على الحق في الإضراب (على ان يمارس طبقاً لقوانين القطر المخصص)، ومؤكداً انه ليس في هذه المادة ما يحول الدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1948 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم اتخاذ إجراءات تشريعية من شأنها الإضرار بالضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو تطبيق القانون بشكل يؤدي إلى الأضرار بتلك الضمانات، ذلك لأن المهمة الأساسية الدولية هي الاعتراف بمبدأ الحقوق النقابية، أما تعميق هذا المبدأ وتوطيده أو توسيع مده فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى الجهات الحكومية مهلهلة سقيمة فإن التفصيل في الحقوق لا يغنيها كثيراً، وليس أدل على ذلك من كون اتفاقية منظمة العمل العربية رقم 3 لعام 1977 عن الحريات والحقوق النقابية، جاءت أشد صراحة من اتفاقية منظمة العمل الدولية التي كفلها الدستور الكويتي، بنص المادة 177، كما ان الإضراب هو حق للنقابة إذ انه من الحقوق النقابية التي هي دورها حقوق إنسانية لا يملك أحد تجريد الإنسان منها، ولا يجوز لتشريع ان يتعدى عليها، مشيراً إلى ان الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي للتدخل بالضغط على القانونيين لتخفيف عن حقهم في الإضراب كباقي القانونيين في الكويت، مشدداً على أن حق الإضراب مكفول باعتباره من الحقوق الإنسانية التي كفلها الدستور الكويتي، بنص المادة 177، كما ان الإضراب هو حق للنقابة إذ انه من الحقوق النقابية التي هي دورها حقوق إنسانية لا يملك أحد تجريد الإنسان منها، ولا يجوز لتشريع ان يتعدى عليها، مشيراً إلى ان الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي

● أسامة ابوالسعود



صورة للمحاضرين في المؤتمر الصحافي

يوم واحد يأتي ذلك مراعاة من نقابة القانونيين لظروف التشكيل الحكومي الجديد الذي مايزال قيد التشاور، مؤكداً انه يتم استئناف الإضراب بلا انقطاع بعد أسبوعين من إعلان التشكيل الحكومي الجديد، حتى يتم إلغاء الفوارق المالية والتمييز القائم حالياً في المسميات بينهم وبين قرنائهم من القانونيين في إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات وبلدية الكويت. وحذر الوردان في كلمته خلال المؤتمر الصحافي جميع المسؤولين من أي محاولات

تدخل بالضغط على القانونيين لتخفيف عن حقهم في الإضراب كباقي القانونيين في الكويت، مشدداً على أن حق الإضراب مكفول باعتباره من الحقوق الإنسانية التي كفلها الدستور الكويتي، بنص المادة 177، كما ان الإضراب هو حق للنقابة إذ انه من الحقوق النقابية التي هي دورها حقوق إنسانية لا يملك أحد تجريد الإنسان منها، ولا يجوز لتشريع ان يتعدى عليها، مشيراً إلى ان الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي

كشفت رئيس مجلس إدارة نقابة القانونيين حمد عجمي الوردان عن إضراب القانونيين العاملين في الجهات الحكومية عن العمل القانوني، سيكون في موعده المقرر يوم الخميس المقبل 14 الجاري، حيث يأتي رداً على عدم إقرار كادر القانونيين من قبل مجلس الخدمة المدنية خلال جلسته المنعقدة يوم 27 مارس الماضي.

وأوضح الوردان في كلمته التي ألقاها خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده نقابة القانونيين بقصرها 11 الجاري لمناقشة آليات إضراب القانونيين، انه لما كان القانوني هو ركيزة أي عمل إداري، وإيماناً من النقابة بالدفاع عن حقوق القانونيين بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لهم، وحفاظاً منها على مكتسباتهم، فإنها اتخذت القرار بالإضراب الشامل عن العمل في جميع الجهات الحكومية وهيئات الدولة ومؤسساتها، مؤكداً انه بما ان القانونيين يعملون في جميع جهات الدولة فإن جميع القانونيين العاملين في الجهات الحكومية سيلتزمون بقرار النقابة وسيمتنعون عن العمل القانوني يوم 14 الجاري وليلة يوم واحد بهدف إيصال رسالة واضحة إلى الجهات المعنية بأهمية الدور الذي يضطلع به القانونيون في الجهات الحكومية، مبيناً ان اقتصر الإضراب على

نقابة البلدية: حققنا 3 مكاسب جديدة للعاملين تضاف للإنجازات

دينارا شهريا. وذكر العرادة ان المكسب الثالث متمثل في قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 2011/11 بشأن منح بعض الموظفين الكويتيين مكافأة مالية شهرية بواقع 100 دينار، الذين لم تتقرر لهم أي بدلات أو مكافآت أو علاوات.

وأوضح العرادة ان هذه البدلات والكادر قد جاءت لتتوجها للجهود الكبيرة والمضنية التي بذلها مجلس ادارة النقابة على كل المحاور في البلدية وديوان الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية حتى تحقق هذا الإنجاز والمكسب الذي طالما سعينا اليه وعملنا بكل جهد ومثابرة على انجازه وأخرجه إلى حيز الواقع والنور.

واستطرد العرادة ان النقابة عازمة على مواصلة جهودها بكل اصرار، وهاهي الأيام تنتهي ان مجلس الإدارة يحقق كل يوم إنجازاً جديداً يضاف إلى سابق إنجازاته ليؤكد صدقه

اجل تحقيق برنامجه الذي وضعه وتحمله من أجل الحصول على المزيد من المكاسب للعاملين في البلدية.

وختم العرادة تصريحه بتوجيه الشكر والتقدير إلى كل من رئيس واعضاء مجلس الخدمة المدنية ووزير الدولة للشؤون البلدية ومدير عام البلدية ورئيس ديوان الخدمة المدنية وكل من ساهم في سبيل تحقيق هذا الإنجاز الكبير.

صرح رئيس مجلس ادارة النقابة الامين العام المساعد للعلاقات العربية والدولية في الاتحاد العربي لعمال البلديات فراج العرادة بأن مجلس الإدارة حقق ثلاثة مكاسب عمالية جديدة للعاملين في بلدية الكويت تضاف إلى مسيرة الإنجازات والمكاسب السابقة التي حققها مجلس الادارة الحالي. وأشار العرادة إلى ان المكسب الاول متمثل في قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 2011/12 بشأن وظائف ومكافآت وبدلات لغفتشي النظافة والإعلانات والصالونات الكويتيين في بلدية الكويت، وهي على الوجه التالي:

- 1 مكافأة المستوى الوظيفي تبدأ من 30 حتى 110 دنانير شهريا.
- 2 المكافأة التشجيعية تبدأ من 25 حتى 90 ديناراً شهريا.
- 3 كما تم زيادة بدل طبيعة العمل من 15 حتى 120 ديناراً شهريا.

وأوضح العرادة ان المكسب الثاني متمثل في قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 2011/13 بشأن زيادة فئات البدلات والمكافآت للموظفين الكويتيين شاغلي الوظائف الهندسية المساندة، وهي كالتالي:

- 1 زيادة فئات بدل طبيعة العمل تبدأ من 10 حتى 280 ديناراً شهريا.
- 2 زيادة فئات مكافآت المستوى الوظيفي من 20 حتى 100 دينار شهريا.
- 3 زيادة فئات بدل الموقع من 25 حتى 50 ديناراً شهريا.

نقابة «المواصلات»: أين العدالة يا «مجلس الخدمة»؟

بها العاملون في تلك الجهات، وإضاتت النقابية: أننا نتطالب بإقرار كادر القانونيين ومساواتهم بنظرائهم في إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات وبلدية الكويت وذلك عملاً بمبدأ العدل والمساواة وعدم التمييز في المسميات القانونية من حملة ذات المؤهل من التخصص العلمي وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة.

وأكدت النقابة ضرورة انصاف هؤلاء الموظفين وقرار حقوقهم المشروعة وان النقابة تسعى لخدمة العاملين في الوزارة وتقف بجانب نقابة القانونيين وأنها ستعمل بكل قوة ضد من يعرقل مكاسب الموظفين وسنسلك جميع السبل الكفيلة لأخذ مطالبنا العمالية.

استغربت نقابة العاملين بوزارة المواصلات تجاهل مجلس الخدمة المدنية اقرار الكادر الخاص بالقانونيين وعدم انصافهم بتعديل كادرهم، حيث انه أقل كادر تم اقراره من قبل مجلس الخدمة المدنية في السنوات السابقة، علماً بأن العاملين من حملة المؤهل القانوني لا يختلفون عن نظرائهم القانونيين في الجهات الحكومية الأخرى ذات الكوادر الخاصة.

وقالت النقابة في بيان لها: انهم يعدون الركيزة الأساسية لعملي أي جهة حكومية، فلماذا التفرقة؟ وما الأعباء الملقاة على عاتق القانونيين في الجهات الحكومية الأخرى ولا يقوم بها قرنائهم العاملين في الوزارات؟ الجواب لا يوجد لأنها نفس الاعباء الوظيفية التي يقوم

القريفة: حملة «قانونيين بلا حقوق» مستمرة في الإضراب

باعتباره ركيزة أساسية للحقوق والحريات جميعاً ودعامة من دعائم المجتمع وميزاناً للعدل والإنصاف، كما ان التفرقة التي أحدثتها الحكومة بين القانونيين من أصحاب المؤهل والتخصص الواحد يعزز التضارب الواضح في الموقف الحكومي الذي يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في

توسعة فجوة الأجور بين العاملين وما يمكن أن يترتب عليه من تبعات. وأوضح أنه من غير المقبول أن تحرم أكثر من مجموعة وظيفية من حق تحصل عليه أخرى تحمل نفس المؤهل وتعمل في نفس التخصص دون سبب منطقي، إذ ان مثل هذه الإجراءات غير المنظمة توقع الظلم بين موظفي القطاع الواحد وتتسبب في إجراءات لا تصمد قديماً، فهل يعقل أن الفارق بين أول مربوط الراتب في الكادرين الخاص للعام يصل إلى أكثر من 1200 دينار بعد الزيادة التي أقرت أخيراً على الرغم من أن المهام التي يقوم بها منتسبو الكادرين لا تختلف عن بعضها؟

القريفة تأكيداً ان القائم على الحملة حريصون على العمل من أجل تحقيق اهدافها لخدمة مصالح القانونيين والحفاظ على حقوقهم بالتعاون مع نقابة القانونيين، مشيراً إلى انهم لم ولن يدخروا جهداً في تحقيق ذلك. وأوضح القريفة ان إقرار الكادر الوظيفي لجميع القانونيين في وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة يكتسي أهمية خاصة بعد الفجوة التي أحدثتها التناقص الحكومي فيما يتعلق بإجراءاته لجهة زيادة رواتب أصحاب نفس المؤهل ونفس التخصص، دون غيرهم من القانونيين، مبيناً ان ضرر الاستمرار في تجاهل مطالب العاملين في الدولة يتسع ليشمل قانونيين في جهات حكومية دون غيرها مما يشرع للتعرض إلى مشاكل متنوعة أقربها تنمية الرغبة في الهجرة المعاكسة للقانونيين من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، كما انه يتعارض مع مواد الدستور الكويتي التي حرصت على تأكيد مبدأ المساواة في عدد من النصوص

ولكن لم يلاقوا أي اهتمام لاعتماد الكادر الخاص بقانونيي وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة. وأضاف القريفة ان الدستور الكويتي حرص على تأكيد مبدأ المساواة في عدد من نصوصه باعتباره ركيزة أساسية للحقوق والحريات جميعاً. ودعامة من دعائم المجتمع، وميزاناً للعدل والإنصاف، كما أكد على أن يتمتع المواطن في الكويت بالأمن والطمأنينة، وينعم مع باقي المواطنين بالمساواة في الحقوق والواجبات في إطار روابط قائمة على عدالة اجتماعية شاملة قوامها تكافؤ الفرص أمام الجميع.

وأشار القريفة إلى ان حملة قانونيين بلا حقوق لاقت دعماً منقطع النظير من عدد من أساتذة القانون الذين أكدوا ومشروعية مطالب القانونيين المتمثلة في إقرار كادر خاص بهم ومساواتهم مع نظرائهم من أصحاب المؤهل والتخصص الواحد في هيئة الفتوى والتشريع والإدارة القانونية بالبلدية، مشيرين إلى ان العبرة بطبيعة العمل، وجدد

أكد المنسق العام لحملة قانونيين بلا حقوق محمد القريفة ان الحملة ملتزمة بالمشاركة في الإضراب الشامل الذي دعت اليه نقابة القانونيين هذا الخميس في كل وزارات ومؤسسات الدولة رداً على تجاهل الحكومة لإقرار الكادر الخاص بالقانونيين والذي يتناسب وحجم المهام الملقاة على عاتقهم ويجعلهم يتساوون مع نظرائهم في هيئة الفتوى والتشريع والإدارة القانونية بالبلدية.

وقال القريفة في تصريح صحافي أمس ان القانونيين سلخوا جميع الأطر القانونية الودية من مناشدات وخطابات الوردان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس مجلس الخدمة المدنية الشيخ محمد الصباح، وطلبوا مقابليتهم لتوضيح مطالبهم مع التركيز على عدم التمييز في المسميات القانونية لحملة مؤهل القانون،



محمد القريفة